دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وعملية التنمية

(نموذج - مؤسسة عامل - حالة لبنان)

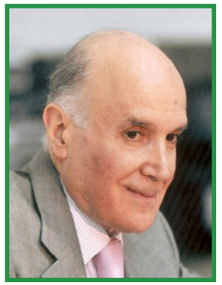

الدكتور كامل مهنا
أخصائي في طب الأطفال،
أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية
رئيس مؤسسة عامل الدولية
المنسق العام لتجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان

واقع منظمات المجتمع المدني في لبنان

في لبنان ومنذ الاستقلال كثر الحديث عن الوطن والمواطن، وبالرغم من الانفتاح الذي تمتع به لبنان عبر العصور، والذي ساهم كثيراً في صياغة مجتمع مدني لعب دوراً أساسياً في بلورة المفهوم الوطني والإنساني، وبناء أحزاب نادت باسم الوطن والمواطن والمواطنية، ولكن داء الطائفية بقي يستشري في كل طبقات المجتمع، وأصبحت الأحزاب وباقي بنى المجتمع المدني تنادي باسم الطائفة او العشيرة او القبيلة.
لقد حاولنا كثيراً ان نتعلم ان لا نكون طائفيين، لكن كنا نسقط دائماً أمام مصالحنا الشخصية، فمن كان يطمح الى وظيفة او منصب كان يعود الى زعيم الطائفة، وهكذا بقينا نطبق نظرية القصة هي الحصة ابتداء من ممارساتنا اليومية وانتهاء بحروبنا الداخلية.
ولعل استخلاص العبر والدروس من التجارب السابقة التي خاضتها بنى المجتمع المدني ومنها الهيئات الأهلية ستكون لنا المرتكز الذي نستطيع من خلاله الانطلاق الى تنمية حس المواطنية وتعزيز حقوق الإنسان.

إن القوة التي يتمتع بها المجتمع المدني في لبنان (من ضمنه الهيئات الأهلية) تشكل على الدوام صمام أمان في مواجهة الأزمات والمخاطر التي يتعرض لها لبنان وشعبه منذ الاستقلال، كما تشكل أيضاً نافذة على المستقبل لكي تكون المواطنة هي جوهر الانتماء إلى الوطن.
إن الحكومات المتعاقبة في لبنان منذ الاستقلال في العام ١٩٤٣ وحتى يومنا هذا، لم توفق في بناء الدولة العادلة والقادرة على تأمين الاندماج الاجتماعي للبنانيين. فلقد برزت الشخصية الخاصة لكل طائفة من الطوائف اللبنانية (كما حصلت انشقاقات داخل الطائفة الواحدة)، مما جعل الوحدات الطائفية هي العناصر المكونة للدولة، وليس المواطن. وكان الخاسر الأكبر المجتمع المدني والهيئات الأهلية. فالدولة في لبنان، هي دولة الاقتصاد الحر المتعولم، التي تخلّت أحياناً عن جزء من التشريع للطوائف، والجزء الأهم من الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، كذلك القسم الأكبر من الهم الاجتماعي والصحي والتعليمي إلى القطاع الخاص والهيئات الأهلية. لقد استندت الدولة إلى شرعية العصبيات التقليدية، فوجد الفرد نفسه مضطراً لتحمل ضغطي العصبية التي يأتي منها، والدولة التي بات ينتمي إليها. صارت الحرية أشبه بثمرة التوازن بين هذين الضغطين إذ يحتمي الإنسان بالواحدة ضد قسوة الأخرى. وباتت الديمقراطية اللبنانية تقوم على اقتسام الموارد على الطوائف دون المواطنين وفئاتهم الاجتماعية. وأصبحت الحالة السياسية أقرب إلى التحليل الخلدوني القائل بأولوية السياسة في المسار التاريخي لمجتمعاتنا، أي أسبقية السلطة المرتبطة بعصبية، على نشوء مصالح اقتصادية تستند إليها أو تعبر عنها. والهم الأول الذي يطرح نفسه على بنى المجتمع المدني ومن ضمنها الهيئات الأهلية، ألا تكون أسيرة هذه العصبيات أو تتخذ دور الواجهة الاجتماعية التي ترتديها التشكيلات التقليدية التي تواجه الدولة أو تتنافس للسيطرة عليها.

أهمية الهيئات الأهلية في التمكين الحقوقي والاقتصادي - الاجتماعي:

لقد حكم العمل الأهلي في سياقه الزمني ثقافتان مختلفتان، الأولى تعتمد على الإغاثة والإحسان، والثانية على التضامن والتعاون. وفي ظل التطورات السياسية المتلاحقة في العالم، أخذت روح التضامن والتنمية محل مكان العمل الإحساني.
ولقد ارتفع عدد الجمعيات الأهلية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، في ظل عملية التنافس بين الدول الغربية على جني المزيد من ثروات العالم الثالث، إلا أن دور القطاع الأهلي قد توسع كثيراً خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، إذ بدأ يمارس نشاطاً ملموساً، ومؤثراً، في فضاءات كانت أساساً مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة. ولا شك بأن مثل هذا التوسع في إطار الحركة الأهلية، قد نشأ في المناخ العام، المتوجه نحو الحد من الدور التدخلي والمركزي للدولة وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والأخذ باستراتيجية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وما أفرزته من تبعات على الفئات الاجتماعية المهمشة، مما أدى، بالمنظور النسبي، إلى بروز أهمية جديدة للدور الإسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته والذي يشكل العمل الأهلي جزءاً أساسياً منه .

الهيئات الأهلية في لبنان

تحتل الهيئات الاهلية الأهلية في لبنان المرتبة الأولى على المستوى العالمي قياساً لعدد السكان من حيث أهمية وحجم القطاع الأهلي فيه. ولقد برز هذا الدور خلال سنوات الحرب العجاف، حيث اضطلعت بتأمين احتياجات المواطنين المباشرة، وساعدت عبر دورها المميز والطليعي الملتصق بالناس والحامل لهمومهم مع باقي بنى المجتمع المدني، في المحافظة على منع تفكك المجتمع.

دلالات وأرقام حول الجمعيات الأهلية في لبنان

بلغ عدد الجمعيات في لبنان منذ العام ١٩٤٣ حتى العام ١٩٧٩، ١,٣٠٣ جمعيات (بينها ٨٨ جمعية كانت موجودة قبل أن ينال لبنان استقلاله). وفي دراسة نشرت في تقرير التنمية البشرية تمت عبر مراجعة دقيقة للجريدة الرسمية منذ العام ١٩٨٠ (تنشر فيها اسم الجمعية التي تنال علماً وخبراً من وزارة الداخلية)، تبين أن هذه الجمعيات بلغت ١,٩٠٠ جمعية منذ اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٩، أي بمتوسط ٢٠٠ جمعية سنوياً. وإن مجموع عدد الجمعيات المدونة في سجلات وزارة الداخلية (بمعزل عن الجمعيات الرياضية والنوادي والنقابات العمالية ونقابات المهن الحرة...إلخ) قد بلغ ٣,٩٤٦ حتى العام ١٩٩٩. وإن كان «السلم عقدة ما بين حربين» في لبنان، ففي كل حرب أو هزة سياسية كانت أسهم الجمعيات ترتفع. إذ سجلت وزارة الداخلية في عام ٢٠٠٤ ١٢٥ جمعية، لتضيف إليها في العام التالي ٣٢٣ جمعية، لكن التطور هو الذي عرفه لبنان عام ٢٠٠٦ إذ سجل ٥١٨ جمعية، وفي عام ٢٠٠٧ نحو ٢٥٢ إضافة إلى ٨٨٤ جمعية بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩... لتضاف إلى هذا الكم الهائل ٥٩١ جمعية تأسست خلال عام ٢٠١٠.

وهكذا، في إطار تقريبي، وصل عدد الجمعيات في لبنان إلى أكثر من ٦,٦٠٠ جمعية، اما الفاعل منها وفق ما تشير أوساط الجمعيات نفسها، فلا يتعدى ال ٦٠٠ جمعية. لا بل تأكد أن الجمعيات التابعة للمذاهب الدينية تعمل من دون الحصول على علم وخبر من وزارة الداخلية (تعتمد قانون الانتداب الفرنسي) وعدد هذه الجمعيات بالمئات ما يرفع عدد الجمعيات في لبنان إلى أكثر من ٧ آلاف جمعية. وقد فجر مؤتمر باريس٣ وما تلاه من مساعدات دولية موضوع تنامي عدد الجمعيات في لبنان وأدى تدفق الأموال إلى نشوء عدد ضخم من الجمعيات الهادفة إلى الحصول على تمويل.
في جميع الحالات، فإن الجمعيات التي تتمتع بنشاط على الصعيد الوطني ولها حضور فاعل لا يتجاوز عددها الـ ١٥٠جمعية. كما أن مجموع الموظفين العاملين في الجمعيات بلغ ١١,٦١٩، بينما عدد المتطوعين بشكل مستمر حوالي ٢٠ ألفاً، مع وجود القدرة على تجييش أعداد أكبر (عشرات الألوف).
إن واحداً من اثنين على الأقل من البالغين في لبنان، له علاقة ما، بجمعية أو هيئة اجتماعية أو إطار تطوعي ما. وان مشاعر غالبية الناس، تتأثر بالقطاع الأهلي. كما أن العطاء من أجل فكرة معينة يمثل جزءاً مهماً من ثقافة المجتمع (المقيم والمغترب)، خصوصاً فيما يتعلق بالمؤسسات ذات الطابع الديني.

دراسة حالة متميزة : "مؤسسة عامل الدولية"

«عامل»، جمعية مدنية لاطائفية، تأسست في أعقاب الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨، لديها ٢٣ مركزاً منتشرة في المناطق الشعبية، يعمل فيها ٣٠٠ شخصاً، بينهم ١٠٠ متفرغ و ٢٠٠ يتقاضون بدلاً لأتعابهم بالنسبة المئوية من خلال نشاطهم التخصصي في المؤسسة.

إن موازنتها الرقمية والمنشورة على بوابتها الالكترونية هي مليون ونصف مليون دولار سنوياً، بينما الموازنة التقديرية إذا أضفنا إليها المجهود البشري الأهلي والمساعدات العينية السنوية، تقدر بضعف هذا المبلغ أي ٣ مليون دولار. تؤمن «عامل» ٥٣٪ من موازنتها من المستفيدين من الخدمات التي تقدمها مراكزها، يضاف إليها ما تؤمنه من نشاطات الدعم السنوي المحلي حيث تنظم سنوياً ٣ لقاءات للدعم المالي في

فروعها في مرجعيون - حاصبيا وفي صور وبيروت. ويحضر كلاً منها حوالي ألف شخص. وهذا مؤشر هام للثقة التي تتمتع بها جمعية مدنية في ظل نظام طائفي. وبالتالي تستطيع «عامل» الاستمرار حتى لو توقف الدعم الخارجي.

انبثقت عن «عامل» جمعية للشباب والشابات، تضم العشرات من الطلاب الجامعيين، تقوم بحملات وطنية في مجالات تتعلق بالبيئة والصحة وثقافة الحقوق... وتنسق مع العديد من الجامعات (الجامعة اللبنانية - الأميركية، الحكمة، البلمند، اليسوعية...) وتبادل بعثات منتظمة مع الخارج (فنلندا، اسبانيا، بلغاريا، البرتغال، استراليا، مصر، تونس، الأردن، المكسيك، السويد، النروج، الدانمرك... الخ). كما أن رئيسها المؤسس وهو المنسق العام للجنة المتابعة لمنظمات المجتمع المدني، التي ساهمت في إطار الربيع العربي في الحملة من أجل إسقاط النظام الطائفي في لبنان وإقامة دولة مدنية ديمقراطية. كما أنه يقوم بالمهمة عينها في التنسيق والمشاركة في حالات الطوارئ في لبنان والبلاد العربية (العدوان الإسرائيلي على لبنان)، الانتفاضة الفلسطينية، العدوان على غزة، غزو العراق، الثورة في تونس ومصر وباقي البلاد العربية... الخ)، إذ تحرص «عامل» بالتعاون مع باقي منظمات المجتمع المدني على أن تكون المواطنة هي جوهر الانتماء إلى الوطن.

تحاول «عامل» أن تلعب دور المحرك في لبنان. فكونها جمعية مدنية لا طائفية في بلد نظامه السياسي طائفي، ترفض الانضواء تحت عباءة القوى السياسية إلا أنها مقبولة من الجميع. وهذه مهمة صعبة في لبنان. فلقد اختارت في ظل غياب التخطيط وانتشار ثقافة الانقسام والنقد الهدام وهيمنة الشخص ومنطق كل شيء أو لا شيء واختزال المراحل، اختارت استراتيجية للعمل :

١ - شعار «التفكير الإيجابي والتفاؤل المستمر».

٢ - نهج الثلاث ميمات «مبدأ، موقف، ممارسة».

٣ - «توثيق العلاقة مع الأصدقاء وتحويل المحايدين إلى أصدقاء، تحييد الخصوم».

كما أن «عامل» ترفض اعتماد سياسة اقتصاد السوق عالمياً وأن يتحول العمل الإنساني إلى باب للارتزاق. أو أن يكون تقنياً أو مهنياً فقط دون الالتزام الفعلي بالقضايا العادلة للشعوب وفي مقدمتها قضية العرب المركزية فلسطين.

لهذا نحاول في مؤسسة عامل أن نلعب دور «المحرك» في تقديم نموذج يمكن أن تقتدي به مؤسسات القطاع العام عبر تأمين الخدمة النوعية في مناطق الأطراف وبمساهمات رمزية من الأهالي تمهيداً للانتقال إلى برامج تنموية بإشراك الناس أصحاب العلاقة فيها ومن ثم إلى تعزيز ثقافة الحقوق، وإشراك المرأة في الحياة العامة وتأهيل الشباب لتحمل المسؤوليات القيادية.

وهكذا تحاول «عامل» دائماً أن تقدم النموذج فكراً وقولاً وعملاً، وتعميق ثقافة التطوع والالتزام بالشأن العام على حساب المصلحة الخاصة. فمنذ تأسيس «عامل»، يمثل التطوع العمود الفقري لاستراتيجيتها. فلو تقاضى البعض من كادرها البشري مبلغاً من المال، فهو للتمكن من الاستمرار وليس لتعظيم الذات أو التدثر بالعمل الإنساني. كما اننا في «عامل» نعمل عكس التيار السائد، حيث العودة إلى الانتماءات الأولية والطائفية والمذهبية، فانتشار مراكز المؤسسة في لبنان يعبّر عن ذلك، فلدينا مراكز في كل من منطقتي عين الرمانة والشياح، «المكان الرمز» لبداية الحرب الأهلية، كذلك في منطقة مرجعيون - حاصبيا والتي تضم جميع مكونات المجتمع اللبناني، فلديها خمسة مراكز في كل من كفرشوبا، الفرديس، جديدة مرجعيون، إبل السقي والخيام، أي عكس ما هو سائد أيضاً. كما يوجد عدة مراكز تهتم باللاجئين العراقيين والسودانيين والفلسطينيين... الخ،

إن «عامل» منذ العام ٢٠١٠ باتت جمعية دولية مقرها جنيف، والهدف من ذلك، السعي وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الصديقة في بلاد الشمال والجنوب إلى تفعيل العمل الإنساني، وعدم إغراقه في «أجندات» لا تتوافق مع مصالح شعوبها، إلى الالتزام بقضايا الشعوب العادلة، وأن يكون الإنسان هو الهدف والمحرك. وفي هذا السياق إننا نتشارك في تنفيذ برامج مشتركة مع جمعيات في مصر والأردن وجنيف وفرنسا... الخ، أي أن التوجه الأساسي في ظل العولمة الاقتصادية، يتركز في النضال من أجل توزيع عادل للثروات، وبناء مجتمع العدالة والمساواة، ففي عالم واحد يجب أن يكون هناك مستقبل واحد، والتصدي للاستعمار الجديد بكل أشكاله. فالمهم هو تأمين الحقوق المدنية للأفراد، إلا اننا ليس على الحياد في المسألة الوطنية الأكبر، وفي بناء دولة مدنية ديمقراطية في لبنان، وأمة عربية قيّمة على شعوبها وحقوق مواطنيها. كما إننا نرفض اختبار اولئك العاملين تحت إشراف المنظمات العالمية الخاضعة لحسابات الدول الكبرى، أو حتى الذين وقعوا ضحية حبائل المنظمات غير الحكومية، التي هدفت ولا تزال إلى ضرب الإحساس العام وجعله فردياً من دون طائل.

حالة لبنان في ظل التحولات الاجتماعية في العالم العربي

تمر هذه الأيام في أنحاء مختلفة من الوطن العربي، ويتبادر الى الذهن السؤال: اين الجماهير اللبنانية التي يمكن ان ترفع شعار التحرر من جميع أنواع الظلم والقهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها؟ أين الشباب اللبناني المتحد في الشارع مطالبا بإسقاط النظام الطائفي الذي يسجنهم خلف أسوار العنصرية الطائفية البشعة والتي يتستر وراءها زعماء هذا البلد منذ قرنين.

إن التاريخ اللبناني حافل بالثورات الشعبية الاجتماعية التي انحرفت نحو التقاتل المذهبي والطائفي والديني، مما سمح لزعماء الطوائف وعائلاتهم بأن يؤبدوا سيطرتهم المطلقة على مقدرات / مقومات البلاد. فهل نستطيع في لبنان كما حصل في مصر وتونس او أي بلد عربي اخر ان نطالب بإسقاط ديكتاتور واحد في التركيبة الطائفية التي تحكم بلادنا؟ وهل يمكن ان نطالب بترحيل كل أمراء الطوائف في ظل وجود عصبيات عشائرية زبائنية مذهبية الطابع تضرب جذورها في أعماق المجتمع عبر شبكات واسعة من المؤسسات الاجتماعية وغير الاجتماعية وعلاقات إقليمية ودولية مكثفة شرقا وغرباً؟

بالتأكيد يبدو مثل هذا المطلب صعب المنال، ومع ذلك هل نبقى مكتوفي الأيدي لا نستلهم من ثوار تونس ومصر وباقي الدول العربية لبناء مستقبل مختلف عن ماضينا البائس.

لقد حفل تاريخنا قبل الاستقلال وبعده بالفتن الطائفية الفتاكة وعمليات السلب والنهب لخيرات ومقدرات بلدنا تحت شعارات براقة؟

فهل سيبقى العنصر الشاب اللبناني أسير سجون المذهبية العنصرية الحائلة دون اللقاء الجامع من اجل التغيير، بحيث لا خيار له سوى الهجرة والتكيف مع أوضاع الفساد المستشري في البلاد والزبائنية والطائفية بحثاً عن فرصة عمل او مساعدة خيرية الطابع للحصول على الخدمات الطبية والتربوية؟

ان ما فدمه لبنان من شهداء من اجل الوطن سواء في الفتن الداخلية الفتاكة، ام في تحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني ومقارعة جيش العدو مقارعة فعالة وناجحة، ومنعه من العودة الى احتلال جنوب البلاد، يبرهن بما لا لبس فيه عن روح التضحية للعنصر الشاب اللبناني، ولو اختلفت الدوافع او تناقضت بكثير من الأحيان.

ان شبكات المال والفساد قد شلت قدرات الطبقة الوسطى اللبنانية في القدرة على الانتفاضة السلمية الديموقراطية على غرار ما نشهده في كل من تونس ومصر، حيث الشعارات تؤكد على الرغبة الجارفة لدى تلك الفئات في تأمين كرامة الوطن تجاه كل أنواع الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي متجاوزا كل الحدود الاجتماعية والمناطقية والخوف من أجهزة القمع المحلية.

وان مفارقات الوضع اللبناني المؤلمة هي ان الشباب في كل من تونس ومصر وغيرها من الأقطار العربية، قد استلهم من التجربة اللبنانية التضحيات بالأرواح لدحر الاحتلال الصهيوني ومنعه عام ٢٠٠٦ من العودة الى لبنان او كسر إرادة المقاومة وجمهورها ومن الانتفاضات السلمية في الساحات والميادين المنادية بالاستقلال. بينما في لبنان يبقى اللبنانيون اسيري السجون الطائفية المختلطة والخوف الدفين من تركها وهدمها.

في ظل هذا الواقع، ماذا يمكن ان يكون الهدف الجامع في لبنان الذي يوحد العنصر الشاب في كل الفئات والمذاهب الا شعار سقوط النظام الطائفي لتحرير الانسان اللبناني من هذا الخوف الديني والمذهبي البغيض من الآخير. هذا الخوف الذي يشل كل القدرات بحيث باتت اي تظاهرة ضد غلاء المعيشة ينظر اليها على انها تحد طائفي محفوف بمخاطر انفجار فتنة فتاكة جديدة. وذلك بالرغم من إجماع النخبة السياسية المثقفة على ضرورة إقامة الدولة المدنية. الا ان هذا الشعار لم يترجم باية خطوة تجاه تحقيقه، بل اننا ابعد ما نكون حاليا عن الحالة المدنية التي تحول رعايا الطوائف والمذاهب الى مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، يناضلون سوية لتحقيق مجتمع العدالة والتنمية التي يستفيد منها جميع ابناء لبنان من دون تفريق او تمييز مناطقي او قطاعي او اجتماعي.

لذلك لا بد من رفع شعار إسقاط النظام الطائفي من اجل تحرير الإنسان اللبناني من أغلاله. فالطائفية لن تزول من النفوس طالما المؤسسات السياسية والثقافية والتربوية والإعلامية تعمل باستمرار لتعميقها في ذهنية اللبنانيين خدمة لزعماء الطوائف، وللقوى الإقليمية والدولية التي تتصارع في الساحة اللبنانية.

فهل يمكن ان يتفق شباب لبنان على مثل هذا الخيار غير مكترث بمناخ العنصريات والنرجسيات المذهبية والطائفية القاتلة التي أفشلت كل محاولات الإصلاح منذ عهد فؤاد شهاب. ان القضاء على تلك النرجسيات المجنونة لا تتم من دون رفع شعار سقوط النظام الطائفي الذي هو مصدر شقائنا الذي لا بد من التجمع ضده للقضاء عليه والدخول في العصر الإصلاحي الذي نتوق اليه. بدءا من قانون انتخاب عصري يتمثل فيه جميع الحساسيات السياسية اللبنانية، وانتهاء بتجنيد كل الطاقات الاقتصادية المهدورة من بشرية وطبيعية في بلادنا، من اجل تحقيق نهضة إنتاجية توفر فرص العمل للعنصر الشاب في كل المناطق اللبنانية من دون استثناء، ومكافحة الفساد التي لا يمكن تطبيقها في ظل وجود الحمايات الطائفية المتوفرة للفاسدين والمفسدين. فهيا لنعمل معا تحت شعار إسقاط النظام الطائفي.

ان مطلب الإصلاح في لبنان عملية صعبة ومعقدة، ففي كل مرة يطرح فيها مشروع إصلاحي بعيداً عن فكرة المصالح المتبادلة والهواجس المختلفة، لا يتحقق. ان زعماء الطوائف يرتاحون الى رصيدهم السياسي الطائفي الذي ينمو على غريزة الخوف من الآخر والبقاء، ويتغذى من علاقات خارجية. ان الكلفة التي يدفعها الشعب للقوى السياسية النافرة لا توازي كلفة بناء نظام عدالة اجتماعية بالحد الأدنى.

فمطلب الإصلاح هذا قد دخل كل الطوائف والأحزاب، حتى اليمين المحافظ، قبل الحرب الأهلية (والحروب اللبنانية المركبة) ولم يكن يقوى احد على اعتراض فكرة الإصلاح سوى باستخدام عقدة الخوف الاقلوي والشوفينية.

طبعا هناك الخوف الحقيقي وهناك استثمار الخوف والتخويف، انها مدرسة سياسية تجمع بين الرغبة والخيال، بين الخوف والقوة، فكرة إلغاء الآخر، تمتد الى الى كل ما لديه ماديا ومعنويا، وتستبعد في الأصل الحوار والتفاوض.

يعبد اللبنانيون حاليا مجموعة من الزعماء حيث توفر الديموقراطية الطائفية الاستبداد في الطوائف. وفي منظومة الاستبداد ليس مهما نمط الحياة - فالمهم كرامة الجماعة حيث لا وجود للفرد وبالتالي المواطن. فالوجود الفعلي هو لزعيم او عشيرة ـ للطائفة او للقبيلة.

وانه من غير الصحيح انه ليس لدى اللبنانيين مشتركات كأفراد وكجماعات، ففي ثقافة الجماعات الدينية اللبنانية مشتركات، وفي ثقافتهم المكتسبة مشتركات وفي طموحاتهم المستقبلية مشتركات، وفي الخوف هناك مشتركات، وفي الأمل مشتركات. هناك حاجة لتحالف هذه النزاعات في مشروع وطني. المشروع الوطني الذي تجد فيه كل الفئات الاجتماعية صورتها، حيث الحاجة للحوار في ركائز الوطن والدولة وليس في اقتسام السلطة.

ان احد ابرز مشاكل لبنان التاريخية هو الصراع السياسي على السلطة المركزية، والذي لم ينتج عن ذلك سلطة مركزية قوية، بل اتجاهات انفصالية، فالخروج عن الدولة هو مصير كل الجماعات التي

شعرت بالغبن من العقد الوطني.

ان لبنان هو بلد المفارقات الصارخة، حيث يتزايد العوز، ويموت الناس على ابواب المستشفيات و بالدواء الفاسد و المياه الملوثة، ويتم شد الخناق على الفقراء و على الفئات المتوسطة المحدودة الدخل، ويمارس كل اشكال الهدر والبذخ، ولا يحسب لمساءلة او تذمر او شكوى او احتجاج، بالرغم من اكتواء الاكثرية الساحقة من اللبنانيين بنار الازمة المعيشية وابرز مظاهرها : ٢٨٪ تحت خط الفقر،٨٪ تحت خط الفقر المدقع، وتفاوت كبير بين المناطق. بالإضافة إلى ما بلغه مجتمعنا من ترد طائفي و مذهبي لا مثيل له في تاريخنا منذ الاستقلال، ولعل هذه إحدى المرات النادرة التي يبلغ فيها مجتمعنا هذا الحد من صفاء الانقسام ووضوحه، في مرحلة تهب فيها رياح التغيير في المنطقة لمصلحة شعوبها المقهورة.

لقد انبثق بيان وزاري عن الحكومة يضع أولويات الناس في مقدمة اهتماماته، وتتعهد عبره بتطبيق النهج الإصلاحي والتطلع إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد. إلا أن أداء الحكومة حتى الآن لم يكن بمستوى التوقعات، فهي لم تتمكن حتى الآن من البت بالمسائل المتعلقة بأولويات المواطنين التي قد تكون أبسط من المعضلات السياسية، ومن أهمها التعلم والطبابة، تأمين فرص العمل، مكافحة الغلاء، توفير الكهرباء والمياه، هذا بالإضافة إلى إقرار موازنة العام ٢٠١٢ فالدولة تعيش من دون موازنة منذ العام ٢٠٠٥.

أ - نظام الحماية الاجتماعية ودورالقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

لقد تضمنت وثيقة اتفاق الطائف بعض النصوص التي يمكن أن تشكل قاعدة للانطلاق في نظام سياسي اقتصادي جديد (هيئة إلغاء الطائفية السياسية، الإنماء المتوازن...) وبالتالي تذهب إلى أبعد من معالجة المشاكل الناجمة مباشرة عن الحرب لتعالج الاختلالات البنيوية التي كانت موجودة قبل الحرب. لكن مجريات الأمور في التسعينات سارت في اتجاه إعادة تجديد النظام القديم: نظام الطائفية السياسية المسلح برؤية اقتصادية متطرفة في ليبراليتها ومسقطه لأي بعد اجتماعي. والنتيجة كانت كما هو واضح للعيان تعميق التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع دائرتي البطالة والهجرة.

ومزيداً من التفسخ لا بل الانقسامات الاجتماعية. فكيف جاء العمل الاجتماعي في هذا الإطار؟

اللافت بداية هو أن الإنفاق العام الاجتماعي زاد حجمه في هذه المرحلة لكن فعاليته تدنت بشكل ملحوظ بسبب المحاصصة بين أطراف السلطة والمتصاحبة مع هامش كبير من الهدر والفساد في إنفاق المال العام. وهنا يمكن التوقف بشكل خاص عند الملاحظات التالية:

• ان نظام الحماية الاجتماعية الرسمية / النظامية في شقه الحكومي وشقه المختلط (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) بقي بعيداً كل البعد عن مواصفات الأنظمة الحديثة للحماية الاجتماعية فإلى جانب تعدد واختلاف الأطراف المعنية وأنظمة الانتساب ومساهمة المستفيدين وأنواع التقديمات ونسب التغطية يترك النظام المذكور أكثرية السكان دون أي حماية ويبقي مخاطر اجتماعية عديدة إما دون تغطية أو يغطيها بشكل جزئي وهذا النظام بالرغم من كلفته الباهظة فهو قليل الفعالية.

• أما آليات الحماية الاجتماعية غير النظامية (وهي التي تتوجه من حيث المبدأ إلى فئات غير مشمولة بالآليات النظامية وفي الوقت نفسه غير قادرة على تحمل تكاليف الخدمات التي تحتاجها) والتي تمول وتدار من قبل مؤسسات حكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة) أو أهلية (هيئات ومنظمات غير حكومية) أو الاثنين معاً. هذه الآليات هي أقرب لأن تكون آليات للمساعدة الاجتماعية.

• فيما يتعلق بوزارة الشؤون الاجتماعية تحديداً فلا يزال يطغى على مهامها (التي حددها القانون والتي تقوم بها فعلاً) الطابع الرعائي لفئات محددة من السكان وهي الفئات المعروفة بالفئات الضعيفة أو الأكثر تعرضاً: الأيتام، الأطفال، الرضع، المسنون، المنحرفون، المعوقون. ويتصف أداء الوزارة في المجال الرعائي بشكل عام بالضعف من وجوه كثيرة:

• خلل في وصول الخدمة إلى مستحقيها، تفاوت في الرعاية حسب فئات المسعفين وعدم الوضوح في عملية الاستهداف وخلل في التوزيع الجغرافي لنشاط الوزارة وتدني مستوى نوعية وجودة الخدمة التي تقدمها ازدواجية في تقديم الخدمة مع أطراف حكومية أخرى، وخارج النشاط الرعائي فإن نشاط الوزارة يقتصر على مساهمتها في تصميم وتنفيذ مجموعة من المشاريع «التنموية» الصغيرة في الوسط الريفي عموماً والتي تدخل في إطار التنمية المحلية وبعض نشاطات التدريب والدراسات التي تتناول أوضاع السكان بشكل عام.

• إن القطاع الأهلي أضاف في السنوات الأخيرة إلى نشاطاته نشاط «الإقراض الصغيرة» للفقراء بشكل عام وللنساء منهم بشكل خاص.

• بالرغم من ندرة، إن لم يكن غياب، المعطيات الإحصائية حول المستوى النوعي للخدمات التي يقدمها القطاع وأعداد المستفيدين منها، فيمكن القول ان هنالك تفاوتاً في نوعية الخدمة المقدمة حسب الجهة المقدمة لها كما أن عدد المستفيدين لا يزال أقل بشكل واضح من عدد المحتاجين إضافة إلى فئوية الكثير من المنظمات المعنية.

ب - الخلاصة هنا يمكن إيجازها بالملاحظات التالية:

١ - أنه لم يكن لدى السلطات اللبنانية المسؤولة في أي وقت من الأوقات سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة.

٢ - أن التدخلات الرسمية / الحكومية في المجال الاجتماعي يمكن اعتبارها متممة لتدخلات القطاعين الخاص والأهلي وليس العكس.

٣ - إن آليات الحماية الاجتماعية (بشقيها الحكومي والأهلي) هي في الغالب آليات مكلفة وغير فعالة.

٤ - إن تدخلات القطاع الأهلي في المجال الاجتماعي يغلب عليها الطابع الفئوي.

٥ - وهذا الأهم أن العمل الاجتماعي (بشقيه الحكومي والأهلي) لا يزال يغلب عليه الطابع التقليدي (اسعاف، اغاثة، رعاية) ولا يواكب متطلبات التنمية الاجتماعية كما يطرحها مفهوم التنمية البشرية المستدامة وكما تناولتها المؤتمرات العالمية لا سيما مؤتمر القمة الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن ١٩٩٥ والتي يمكن تلخيصها بأربعة بنود رئيسية تشكل مجتمعة نهجاً متكاملاً في التنمية الاجتماعية وهي:

• مكافحة الفقر

• مكافحة البطالة وتأمين فرص العمل المنتج.

• تحقيق الاندماج الاجتماعي

• مشاركة المستهدفين في اتخاذ القرارات المتعلقة بأوضاعهم وفي تنفيذ ومتابعة هذه القرارات.

ج - المعالم الرئيسية لإستراتيجية عمل القطاع الأهلي في مجال التنمية الاجتماعية

تحديد هذه المعالم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أمور رئيسية هي:

١ - الظروف الخاصة بلبنان ولا سيما طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المسؤول الرئيسي عن معظم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها هذا البلد لا سيما مسألة الاندماج الاجتماعي.

٢ - أبعاد التنمية الاجتماعية كما تظهر من خلال مفهوم التنمية البشرية المستدامة، أي كون التنمية هي بالدرجة الأولى توسيع لخيارات البشر، وبالتالي هي في آن معاً تنمية للبشر وبواسطة البشر ومن أجل البشر مع ما يحمله ذلك من أبعاد للتنمية وفي مقدمتها التمكين، المشاركة، الإنصاف، الاستدامة ... الخ.

٣ - مقتضيات العولمة المتطرفة في ليبراليتها وما تفرضه من ضغوطات لتخلي الدولة عن معظم الواجبات التي كانت لها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن تحديد المعالم الرئيسية لاستراتيجية عمل القطاع الأهلي في مجال التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

لا يمكن للقطاع الأهلي أن يحل بشكل عام محل الدولة والقطاع الخاص في تولي الشؤون الاجتماعية للمواطنين وبشكل خاص في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية: التعليم والصحة وتأمين فرص عمل ومكافحة الفقر وحتى في مجال الرعاية الاجتماعية. هذا التوجه الاستراتيجي لا يعني أن يتخلى القطاع الأهلي في لبنان بين عشية وضحاها عن النشاطات التي يقوم بها في الوقت الحاضر خصوصاً وأن هذا البلد يعيش مرحلة من عدم الاستقرار ومن تدهور في امكانات وموارد الدولة ويترتب على ذلك جملة من الأمور أهمها: أن يلعب القطاع الأهلي (الهيئات والمنظمات غير الحكومية) دور حلقة الوصل بين السلطات بمختلف مستوياتها والمواطنين في تصميم الخطط والبرامج في مجال التنمية البشرية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وبالإضافة إلى ذلك أن يتركز عمل هذه الهيئات في مجالين رئيسيين:

الأول: مجال توعية المواطنين على حقوقهم في التنمية وفي مقدمها الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتناول مختلف جوانب حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مراقبة تنفيذ هذه القرارات بما في ذلك الحق في المساءلة والمحاسبة.

الثاني: ويكتسب أهمية بالغة في الإطار اللبناني، وهو التركيز على العمل في حقل الاندماج الاجتماعي بمعناه الواسع الذي لا يقتصر على الاهتمام بهموم ومشاكل الفئات الاجتماعية الخاصة (نساء، شباب، أطفال، مسنون، معوقون .. الخ) وإنما خصوصاً تصميم وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بمعالجة أسباب الانقسامات العامودية في المجتمع اللبناني وبشكل منها الانقسامات الطائفية: التربية على المواطنة وتعزيز سبل الاتصال والتواصل بين الجماعات وتبادل الخبرات والتجارب والهواجس في ما بينها بما يزيل الأفكار المسبقة عن الآخر .. الخ.

- تأمين مستوى لائق للأجور للعامل توفر الحد الأدنى من العيش الكريم.
- توزيع عادل للدخل الوطني الناتج عن الدخل الاقتصادي.
- إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي الذي يركز بشكل أساسي على ذوي الدخل المحدود، والاستفادة من تجارب بعض الدول التي تشبه أوضاعها وضع لبنان، باعتماد سياسة ضريبية ترتكز على الضرائب المباشرة والضريبة التصاعدية على الدخل.

ثانياً: محور تأمين الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة):

أ - الصحة: التركيز على نقطتين:

١. توحيد أنظمة الضمان الاجتماعي وتعميمها على كل الناس.
٢. تطبيق قانون ضمان الشيخوخة الذي أقر منذ أربع سنوات.
ب - التعليم:
١. تأمين إلزامية التعليم للتعليم الأساسي حتى سن الثانية عشر ومجانيته.
٢. تعزيز دور المدرسة الرسمية في ظل التفاوتات بين التعليم الخاص والرسمي.
ثالثاً: تأمين شبكات الأمان الاجتماعي: برامج القضاء على الفقر
إدخال مجموعة من الإجراءات منها:
- تعزيز القروض الميسرة.
- تكثيف دورات التأهيل والتدريب للطاقات البشرية.
- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME).
- تنمية المناطق الريفية من خلال تعزيز البنية التحتية وخلق فرص عمل، إذ أنه في ظل الفوارق بين الريف والمدينة، تبرز الحاجة لوضع إستراتيجية للتنمية، عبر «إطلاق برنامج تنمية ريفية متكاملة»، يهدف إلى خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً، أي مأسسة المشاركة المحلية من خلال تشكيل لجان تمثل السكان بما يضمن التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع، إضافة إلى المشاركة النسوية؛ فالتنمية الريفية لا تتحقق إلا بمشاركة السكان أنفسهم، إذ أن فعالية المواطنين ضرورية لتفعيل التنمية باعتبارها عملية تهدف إلى توسيع خيارات الناس وتمكينهم من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ورفاهيتهم بما ينسجم مع طموحاتهم وتطلعاتهم.

وفي سبيل تقريب الأطر التقريرية من الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والمناطقية، نقترح إنشاء «هيئة التنمية المناطقية» على كامل الأراضي اللبنانية، تستند إلى القطب المديني الذي يشكل محورها الحيوي (المنطقة الوسطى حول بيروت، الشمال حول طرابلس، الجنوب حول النبطية والبقاع حول زحلة وشتورة... الخ) على أن تحوز هذه المجالس استقلالية إدارية ومالية ويضم مجلس إدارتها ممثلين محليين منتخبين وممثلين عن التجمعات المهنية المحلية بالإضافة إلى موظفين من الوزارات المعنية، وإن إنشاءها يسمح بإحلالها محل عدد من المجالس والصناديق ذات الطابع الطائفي. كذلك إنشاء «مناطق العناية البيئية» والتي تمثل أطراً للتنمية، صديقة للطبيعة وتتشكل بالتشارك بين بلديات تقع أراضيها كلياً أو جزئياً ضمن حدود المنطقة. تحوز «منطقة العناية البيئية» على شخصية اعتبارية مستقلة وتضم فرقاً فنية متخصصة في مجالات النشاط القائمة ضمنها (الزراعة، البيئة، السكن، الغابات، تربية المواشي، السياحة ... الخ) وتعمل بوكالة من البلديات ويحق لها أن تتلقى الهبات والمساعدات الخارجية.
هـ - شراكة مثلثة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني:
إننا مع بدء الألفية الجديدة، وفي ظل العولمة وسياسة اقتصاد السوق حيث يزداد الأغنياء غنى، والفقراء فقراً، يزداد القلق يوماً بعد يوم، في ظروف تلوح فيها بوادرمرحلة جديدة، لابد فيها من مواجهة المستقبل وتحدياته بدروس الماضي وصعابه.
لذا يتوجب علينا ان تكون نظرتنا السياسية-الاقتصادية والاجتماعية نظرة إستراتيجية لها بعد تاريخي وزمني وليس نظرة تحكمها الأزمة الحالية الضاغطة والسعي نحو الحلول الجاهزة والسريعة. لا بل العمل على تكوين رؤية وطنية شاملة ومحفزة، رؤية للبنان بعد عشرين سنة او ثلاثين سنة، وتصميم محكم لبلوغ هذه الرؤية على مراحل وليس مرة أخرى مجرد قائمة من المشاريع العامة والتوجهات العامة والتمنيات العامة، سرعان ما نتخلى عنها او نعجز عن تنفيذها. على ان ترتكز هذه الرؤية، على تأمين الحقوق الأساسية للمواطن، والتي هي حقوق نابعة من إنسانية الإنسان. وان يكون الهدف هو تمكين الناس من التمتع بحقوقهم هذه، وذلك بالاستقلال عن الخيارات السياسية والثقافية للناس، وعن قدراتهم الاقتصادية.

- التوجهات المستقبلية الواقعة في دائرة «عامل» في ضوء ربيع الشعوب العربية
في ظل ربيع الشعوب العربية، والحاجة الملحة للتغيير نحو مستقبل أفضل، تقدم «عامل» خارطة طريق لبناء دولة مدنية ديمقراطية، دولة الإنسان-المواطن، المتمتع بحقوقه بمعزل عن خياراته السياسية وانتماءاته العقائدية والجغرافية وتقترح لتحقيق ذلك ما يأتي :
• بناء دولة مدنية وديمقراطية، يسود فيها القانون، قائمة على مبدأ المساءلة لجميع المواطنين من دون استثناءات.
• تبني مشروع تغييري شامل على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لإسقاط النظام الطائفي القائم على المحسوبيات وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الهدروالفساد، وإنجاز الإصلاح الإداري.
• انتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي، على أساس نظام الدائرة الواحدة، والنسبية وفق لائحة مقفلة ترسخ التمثيل الوطني.
• تبني قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، يساوي بين جميع المواطنين.
• مأسسة المساواة بين المواطنين عبر تحديث القوانين والسياسات، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل.
• تحقيق الإنماء المتوازن وتعزيز تكافؤ الفرص في العمل والعلم والطبابة، وتأمين الحاجات الأساسية للمواطن، بما في ذلك، جميع حقوقه المدنية، بعيداً عن الامتيازات الخاصة، التي تتمتع بها الجماعات الطائفية والمذهبية.
• إصلاح القضاء اللبناني.
• الالتزام بقضايا الشباب اللبناني وتوفير فرص المشاركة في صناعة القرار على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
• تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة ومحاربة أشكال التمييز التي تعانيها، ومنحها الحق بإعطاء الجنسية لأولادها، وحمايتها من العنف الأسري.
• تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتصحيح أوضاع العمال الأجانب.
• العمل على وضع إستراتيجية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة.

مستشفى خروبي العام
Kharroubi Hospital

مستشفى خرّوبي العام
الصرفند، الشارع العام – تمّ إفتتاحها في ٢٥ أيّار ٢٠٠٠.
أصحابها: د.علي نمر خرّوبي و د.نتاليا سكورومتس خرّوبي
هاتف: ٠٧/٤٤٢٢٢٤ - ٠٧/٤٤٣٣٤٤ - ٠٣/٣٤٢١٦٢
e-mail: kharroubihos@yahoo.com - تلفاكس: ٠٧/٤٤١١١٤

HOSPITAL
TYR
صور
مستشفى
حيرام
HIRAM

رئيس مجلس ادارة ومدير عام
الدكتور سلمان علي عيديبي

يهدف مستشفى حيرام الى تأمين خدمات طبية متعددة ومتطورة ومدروسة وخدمات استشفائية تمريضية عالية، وذلك من خلال أحدث التجهيزات والاستعدادات الطبية والبشرية.

صور - هاتف: ٠٧/٣٤٣٧٠٠ - فاكس: ٠٧/٣٤٣٧١٥

مستشفى الخير
Al-Kheir Hospital

تأسست سنة ١٩٩٨

ان صحة المريض تعنينا
ونسعى لنواكب التطور العلمي

المنية، الاوتوستراد – هاتف: ٠٦/٤٦١٤٤٤ – ٠٦/٤٦١٥٥٥ – ٠٦/٤٦١٦٦٦ – خليوي: ٠٣/٤٦٤١٧٠ – فاكس: ٠٦/٤٦٠٥٣٥
Al-Menieh - Tel: 06/461444 - 06/461555 - 06/461666 - Cell: 03/464170 - Fax: 06/460535
Email: elkheir_hospital@yahoo.com